

# المثالية والواقعية في الفلسفة الأفلاطونية

فؤاد مليت

أستاذ مساعد

قسم الفلسفة - كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

## ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى استجلاء معنى الأزمة التي بدت في فلسفة أفلاطون في لحظة البارمنيدس، و هي الأزمة التي وصفها جان فال بالعقدة الغوردية، و إلى فهم الحلول التي صاغها أفلاطون في محاورتي السوفسطائي و فيليوبوس لتجاوز هذه الأزمة و التغلب على معضلاتها. إن تتبع هذه المشكلة سيظهر لنا، علامة على تطور نظرية المثل، أن أفلاطون كان أول ناقد للأفلاطونية.

## Resumé

Centrée sur un problème, considéré comme nœud gordien par Jean Wahl , cette étude cherche à comprendre la signification profonde de la crise apparue au moment du Parménide, et les solutions apportées par Platon dans le Sophiste et le Philèbe ; ce qui nous montre, outre le développement de la doctrine des Idées chez Platon, et de façon qui peut paraître paradoxale, que Platon fut lui même le premier critique de platonisme.

إذا اعتبرنا الواقعى هو من يتخذ نماذجه من الواقع المعطى<sup>(1)</sup> وعلى أساسه يبني تعامله الفلسفى مع الأشياء، صادقتا صعوبة فى تحديد هذا المفهوم وضبطه. ذلك أننا متى جعلنا من المادى المحسوس مرادفاً للواقع، فاتتا أن مفهوم "العدالة" مثلاً، مع ما يحمله من دلالة أخلاقية وروحية سيسقط في مجال ما يمكن تسميته بالمثل والتى هي من جراء عدم تحققها بالفعل على صعيد الواقع، فإنها تصبح من قبيل الوهم الذى لا حقيقة له. وهو الأمر الذى يقبل المناقشة والرد، إذ لا أحد يعتقد بأن "العدالة" غير موجودة، ولا معنى لمن يثبت بأمر لا وجود له على التحقيق. ومن ثم فسنضطر إلى القول بأن مثال "العدالة" الذى يحمله كل واحد منا يتمتع بوجود واقعى، وهو القول الذى ينتهي إلى إقرار ضرب من الواقعية للمثل<sup>(2)</sup>.

إن هذا الاعتبار يلقي مزيداً من الوضوح والجلاء على مقصد أفلاطون من اعتباره "المثل" هي الواقع، والإلحاد في عد المثل حقيقة المعرفة والواقع على حد سواء. ذلك أنه إذا أردنا أن نعرف الحقيقة الأساسية الأولى في الفلسفة الأفلاطونية وجذبها تكمن في حقيقة المثل، ومن ثم جاز وصم الأفلاطونية بالمثالية، ولكننا متى حاولنا أن نعرف ما تكونه هذه المثل وما هو وضعها، لم تكن هذه المثل إلا الواقع نفسه، وبذلك جاز أيضاً أن تدعى واقعية<sup>(3)</sup>.

وقد يصح القول هنا بأن الأفلاطونية من حيث هي نظرية في أصل الأفكار العامة ومنتجاتها ينطبق عليها وصف المثالية من جهة كونها تعتبر الأفكار العامة متقدمة على التجربة، ولكنها وهي تمنح المثل صفة الشيئية، تقابل النزعة الإسمية ويصدق عليها الوصف الواقعى.

إن الأستاذ روجيه فيرنو R. Verneaux يدل في هذا المجال بلاحظة هامة وهي أن الواقعية ذات تيارين رئيسين، أحدهما ناشئ عن أفلاطون ويمتد عبر القديس أوغسطين والقديس بونافنتورا، وبينتهى إلى ديكارت ومالبرانش، ويصير أنطولوجيا في القرن التاسع عشر، والآخر أرسطي، بلغ أوجه عند القديس توما الأكويني<sup>(4)</sup>.

ويتضح المنزع الواقعى لأفلاطون وفق ملاحظة الأستاذ فيرنو من أنه منح المثل وجوداً في ذاته، وجعل المعرفة دائرة عليها باعتبارها الماهيات الثابتة، إذ العالم المحسوس، لتغييره الدائم، لا يصلح لأن يكون موضوعاً للمعرفة، لأنه أقرب في الحقيقة إلى اللاوجود منه إلى الوجود<sup>(5)</sup>.

ولكن الأستاذ جوزيف مورو J. Moreau صاحب الدراسات الأفلاطونية الجادة، والمدافع عن توجه أفلاطون المثالي<sup>(6)</sup> يلاحظ أن لفظ المثالية يمكن أن ينطبق على

فلسفة أفالاطون ولكن شريطة ألا يفهم من هذا اللفظ النزعة الذاتية *subjectivisme*، التي كثروا ما يختلط معناهما لدى البعض. ولقد أوضح بأن هذا المعنى الذي يلحق عادة بالمثلية، من شأنه أن يحجب عنا حقيقة هامة وهي أن باركلي Berkeley وهو أحد المدافعين جرأة عن المثالية، من حيث هو يرد كل وجود الأشياء الحسية إلى كونها مدركة، يقول مع ذلك بتعدد الأرواح (الأذهان) والذوات المدركة، ويضع فوقها جميعاً الروح الكلي، خالق قوانين الطبيعة، الذي تقوم فيه موضوعية إدراكانا.

إذا تم دفع هذا البس كان بالمستطاع تبين المعنى الذي يمكن اعتباره الأفلاطونية مثالية وفقاً له. ذلك أن الأشياء المحسوسة ليست واقعية أبداً عند أفالاطون، بل هي ظواهر فحسب. فالواقع يكمن بكليته في المثل، ولكنه من التuff أن تؤول الأفلاطونية في حدود المثالية الحديثة.

إن قول أفالاطون بأن المحسوس ليس إلا ظاهرة، ليس معناه بالضرورة رد المحسوس إلى معطى الشعور لا وجود له خارج الوعي، كما أن القول بأن كل الواقع يكمن في المثل لا يؤدي كذلك إلى إرجاعه إلى موضوع الفكر، ذلك لأن المثال الأفلاطوني هو بالتأكيد واقع مستقل عن الفكر.

وهكذا يجد الأستاذ مورو أن الأمر يحتاج إلى توضيح يبرز اختلاف مفهوم لفظ المثال أو الفكر *Idée* بين أفالاطون والفلسفة الحديثة.

ففي حين ترد المثالية الحديثة كل واقع إلى الفكرة باعتبارها موضوع التمثال وتن Hibit بذلك الوجود في الفكر، فإن الأفلاطونية على العكس من ذلك إذ ترفع الفكر إلى مقام الواقع وتجعل المثال هو الواقع نفسه وترى فيه كياناً مطلقاً، فهي تلحق الفكر بالوجود. ومن هنا فإن وصم الفلسفة الأفلاطونية بالمثلية يبدو مضللاً بصورة خطيرة، إذ هي في الحقيقة واقعية حين تؤكد مفارقة المثال.

وبالفعل، فإن وضع المثال كيانات ثابتة قائمة بذاتها ومقارقة للأشياء المشاركة فيها، يمنح هذه المثال استقلالية عن الفكر، " فهي توجد خارجنا، بل وفوقنا " (7). وعلى ذلك فإن المثال الذي أحل فيه أفالاطون الواقع وجعله الماهية الحقة للأشياء، يعبر عن واقعية واضحة.

ولكن أينما يتعلّق الأمر بواقعية المحسوس *le réalisme du sensible* ؟ لقد كان من أفالاطون في محاورة *ثيانيوس Théétète* أن رفض مزاعم التجريبية، وراح يكرس في *الجمهورية République* مطلقيّة الحقيقة وقبلية المعرفة. فكيف ينبغي أن تفهم واقعية المثال هذه ؟

الواقع أن طرح السؤال بهذه الكيفية يجعلنا نلح إلى عمق المشكلة الأفلاطونية. ذلك لأن هذا السؤال هو الذي سيمكننا من أن نستشف ما ستر عنده مراجعة أفالاطون لنظريته الخاصة في المثل، ومن خلالها تصوره للوجود. وإن هذه اللحظة الحرجية في تاريخ فلسفة أفالاطون - وهي لحظة بارمنيدس - لتشكل أزمة حقيقة بدا فيها أفالاطون أول من لمح قصور نظريته فهم ببنقدها.

ذلك أن إفراد أفالاطون المثل بخاصة المفارقة *transcendance* ضمانا للموضوعية وإقامته هذه المثل وقائع في ذاتها *des réalités en soi* ورفعها إلى مقام المطلق، يقود إلى اعتبار نظرية المثل تكريسا وتأسيسا لواقعية المعقول *réalisme de l'intelligible*. يراد بها تخطي مشاكل القول بواقعية حسية أثبتت المحاورات الأفلاطونية الكبرى تهافتها وإخفاقها في تقديم تفسير مطابق لطبيعة المعرفة.

ولكن اعتبار المثل على هذا النحو يثير عدة مصاعب وإشكاليات يلوح أنها لا ترتفع. وهي المصاعب التي اجتهد أفالاطون في عرضها في بارمنيدس، إلى حد بدت معه هذه المحاورات وكأنها عقدة (8) مربكة تحطم أمامها كل المحاولات التي تزيد أن تنفذ فرضية القول بالمثل منظورا إليها على أنها تمثل واقعية المعقول.

إن محاورة بارمنيدس هي واحدة من أصعب النصوص الفلسفية على الإطلاق، وفيها يحار الدارس بقصد الهدف الذي توخاه منها واضعها. إذ هي في قسمها الأول نقد عسير لنظرية المثل وبيان للمازق التي تضع فيها المعرفة، وهي في قسمها الثاني لعبة جدلية مضنية تشعر القارئ بدوره إذا ما رام تتبع حيثياتها وأصول الحاجاج فيها، وإحباط عند نتيجتها التي تنتهي إلى وضع يتساوى فيه وجود الواحد ولا وجوده، سواء بالنسبة إلى ذاته أو إلى غيره (9). وقد أدى غموض هذه المحاورة المفرط ببعض مؤرخي الفلسفة اليونانية إلى إنكار أن تكون هذه المعاورة لصاحب الجمهورية (10).

هذا، ودلالة هذه المعاورة التي قطع النقد الحديث بصحة نسبتها إلى المدونة الرسمية الأفلاطونية، لا يمكن أن تفهم برمتها إذا ما عزلت عن سياقها التاريخي والفلسفى، أي ارتباطها بما قبلها وبما بعدها من أعمال أفالاطون الأخرى.

ودون إثارة إشكال حرج، ليس هنا مجال البحث فيه، عن النظام المفروض اتباعه فيما يتعلق بمحاورات أفالاطون المتأخرة، وهي الموسومة بالجدلية، فإن البحث اللامع الذي قدمه الأستاذ جاك شوفالليه J. Chevalier في مسألة الترتيب التاريخي لمحاورات أفالاطون يبدو حاسما في هذا الشأن (11).

ولئن أصر العلامة الآب أوغست ديبس A Diès على جعل البارمنيدس متقدمة على التياتيتوس ، فإن جمهرة من الباحثين من ذوي الدراسات الأفلاطونية المأثررة قد أطبقوا على وضع البارمنيدس متأخرة على التياتيتوس (12). والحال أنه يمكن اعتماد هذا الترتيب الأخير لاعتبار منهجي أساسا، وهو أن أفلاطون لما فرغ من رد الأطروحة الظاهراتية la thèse phénoméniste ذات المزاع النسبي، وأوضح ضرورة تشديد نظرية المثل لتكلف قيام المعرفة وتضمن لها الموضوعية، عاد في محاورة البارمنيدس بفحص هذه النظرية ويفتح فيمتها.

يببدأ القسم الأول من المحاورة بزيتون Zénon وقد انبرى للرد على خصوم الواحدية البارمنيدية le monisme parménidien (13) في حضرة سocrates وبارمنيدس، بأن أخذ يبين ما يلزم عن القول بوجود الكثرة من المفارقات. وقد استطاع سocrates أن يدرك بجلاء تام المقصد الزيوني من هذه المحاجة ضد وجود الكثرة، وهي تتلخص في أن "الأشياء الكثيرة إذا كانت من جهة محرومة من الواحد كانت غير متشابهة من جراء لامشاركتها في الواحد، ومن ثمة تكون غير متشابهة فيما بينها، ولكنها تكون، من الجهة الأخرى، متشابهة لكونها تحظى بخاصة مشتركة هي لامشاركتها في الواحد" (14).

هذا المطلب الزيوني لم يكن ليرضي سocrates الذي تقدم بنظريته في المثل على أساس أنها هي ما يسمح بفض هذه المشكلة التي تخبط فيها زيون. إن قيود مثل للمتشابهة في ذاتها وأخر للامشابهة في ذاتها، يخرجنا من هذه المفارقة الزانفة التي ألمع إليها زيون (15)، بحيث إن التناقضات البدائية في عالم الأشياء المحسوسة تتحول فور الإقرار بأن الأشياء المتشابهة هي كذلك لكونها تشارك في مثال المتشابهة، والأمر نفسه بالنسبة إلى الأشياء اللامتشابهة، إذ هي تشارك في مثال اللامتشابهة (16).

و واضح أن التدخل السocrاطي يهدف، بعد أن أحال زيون على الصمت، إلى أن يرفع المناقشة إلى مستوى المثل ذاتها، ليتحقق مما إذا كانت المثل بدورها تعاني هذه من التناقض التي تطغى على عالم الحس (17). وبعد أن اتضح لبارمنيدس أن سocrates يفصل بين المثل والأشياء التي تشارك فيها (18)، راح يستوضحه وضع الأشياء الموضوعية والقبح كالشعر والوحش وكل ما هو مضحك حقير، هل يجعل لكل منها مثلا؟

لقد أخرج هذا السؤال سocrates وجعله يعرب عن تردده في أن يفرد لهذه الأشياء مثلا، ولاسيما أن المثل تعبر عن الطابع الروحي للحقائق الأبدية التي تجد قيمتها في ما يفوق الوجود ذاته قوة وشرف، وهو مثال الخير، شمس العالم المعقول (19). وعند هذا التردد

يسارع بارمنيدس ليلاحظ أن حداة سن سقراط هي التي جعلته يخشى القول بوجود مثل حتى للأشياء التي أتى على ذكرها، وأن الفلسفة متى استولت عليه ورفعته في مدارج الحقيقة السامية لم يجد حينها حرجا في هذا الأمر.

إن ما يمكن استخلاصه من السؤال عن ماصدق المثل وعن حجم الوجود الذي تغطيه، هو أنه قد كشف عن أن هناك :

1- كثرة من المثل،

2- وانفصala بين المثل والأشياء المشاركة فيها.

والحقيقة أنه انطلاقا من هذا الاعتبار في تمثل نظرية المثل تنشأ المصاعب. وأول هذه المصاعب هي فكرة المشاركة المنظور إليها على أنها وسيلة الاتصال بين العالم المعمول والعالم المحسوس. لا بد من التساؤل هنا عن الوجه الذي تتم به هذه المشاركة. إن اعتبار المشاركة على الوجه المادي يقحم النظرية في إحالات منطقية لا يمكن قبولها، إذ كيف يمكن للمثال وهو وحدة قائمة بذاتها أن يكون محل مشاركة من محسوسات كثيرة؟

أيكون المثال في كل الأشياء بكليته أم بقسم منه؟

لو كان المثال - وهو واحد وعين ذاته - موجودا بكليته في الأشياء الكثيرة المفارق بعضها البعض، للزم عن هذا الوضع أن يكون المثال مفارقا لذاته، وهذا خلف (20).

ولو تصورت المشاركة لا في كل المثال بل في قسم منه مع بقائه واحدا في ذاته، كضوء النهار يغطي مساحات كثيرة دون أن يضطرره ذلك إلى مفارقة ذاته (21)، فإن هذا التصور لا ينجو من الخلف والإحالة، وبيان ذلك "أن قسم الكبر المشارك فيه يصبح صغيرا بالقياس إلى كل الكبير، وكل الصغر سيغدو كبرا بالقياس إلى قسمه" (22).

ثم إن المثال وحدة unité، ولكن القول به يفضي إلى كثرة لا سبيل إلى دفعها. وذلك أن مثال الكبر بالذات الذي هو وحدة كل الأشياء الكبيرة التي تستفيد منه اسمها متى وضع خارجا عنها تحتم وضع مثال آخر للكبر يوحد بين المثال الأول وما يشارك فيه من الأشياء، وهكذا دواليك في ارتداد لامتناه، مما ينفي عن المثال الوحدة الحقيقة (23).

وخطورة هذه الصعوبة تكمن في أن المثال الذي يناظر به معرفة المحسوس، بما هو محمول يقال على الأشياء التي شارك فيه، أصبح هو ذاته مجرد موضوع بجانب الأشياء المحسوسة. وبهذا فقد تخلى عن وظيفة الحمل (24) ولم يعد السبيل إلى معرفة العالم المحسوس.

هذا، وسواء أحاول سقراط أن يجعل من المثال فكرة في العقل تتطبق على كثرين، أو جعل منه نموذجاً تقوم العلاقة بينه وبين الأشياء على المحاكاة (25)، فإن مشاكل فكرة المشاركة لا تخفي بمثل هذه البساطة، لأن اعتبار المثال فكرة ترتبط حتماً بموضوع موجود هو اعتبار يرغم القائل به على معالجة هذا الإشكال : إنما أن يكون كل شيء مكون من فكر ويفكر أو أن كل شيء فكر ولا يفكر (26). وأما محاكاة النموذج القائم في الطبيعة على أساس المشابهة، فهو يطرح بدوره مشكلة الارتداد اللامتناهي تماماً كفكرة المشاركة.

لقد أظهرت مناقشة بارمنيدس السابقة أن فكرة المشاركة تتطوّي على صعوبات عدّة. وإذا اعتبرنا قيمة المشاركة ودورها في نظرية المثل أدركنا أن "استحالة المشاركة هي في الحقيقة استحالة للمعرفة الإنسانية في ذاتها" (27).

### وما الآن فالمناقشة ستدور على المثل ذاتها.

إذا كانت المعرفة مشروطة بالمثل، وكانت هذه الأخيرة قائمة بذاتها ومستقلة عن عقولنا استقلالها عن المحسوسات الكثيرة المشاركة فيها، فإن المعرفة ذاتها ستكون مستحيلة لانعدام الصلة التي تربط المثل - وهي مبادئ المعرفة - بأفهامنا.

ثم إن مفارقة المثل - التي ألح أفلاطون في التشديد عليها إنقاذاً للموضوعية - تعني أنها تحمل طابع المطلق. وإن ما هو مطلق حقاً ليس بعيداً، ضرورة ويداه، كل علاقة، وذلك لكونه "موجوداً خارج كل علاقة" (28)، ومن صفاته التناهي والإكمال والثبات (29). ولكن المعرفة إذا كانت علاقة أساساً، فهذا يعني أن المثل بوصفها كيانات ثابتة تغدو، لمطليقيتها هذه، غير قابلة لتناول الفكر، ومن ثم فالمثل ستظل محجوبة عنا مستغلقة على أفهاماً ولا سبيل إلى معرفتها البتة.

لقد وعى أفلاطون قيمة هذا النقد فوصفه على لسان بارمنيدس/الحوار بالأكثر خطورة (30). ومبّلغ الخطورة فيه أن نظام المعقول إذا انفصل عن نظام المحسوس - أنطولوجياً - كان من شأنه أن يقصي إمكانية الاتصال بينهما. وهو الاتصال الذي عنه تنشأ المعرفة. ومن هنا فالعلم في ذاته سيكون علم الحقيقة في ذاتها، وكل ما هو معقول سيتعلق بما هو معقول، تماماً كتعلق ما هو في العالم المحسوس بما هو من نظامه. فالسيد في ذاته هو كذلك بالنسبة إلى العبد في ذاته، لا بالنسبة إلى العبد المتعين في العالم المحسوس.

إن ما هو في ذاته لا يمكن أن يتصل بما هو بالنسبة إلينا ولا أن يدخل في علاقة معه. وما هو بالنسبة إلينا، كعلومنا نحن، سيكون مبتور الصلة بما هو في ذاته، ومن هذه المماثلة

يخلص أفلاطون إلى أن الله ذاته لا يمكنه أن يعرف عن واقعنا شيئاً ولا أن نعرف نحن شيئاً عنه .(31)

هذه هي المثالب والثغرات التي رصدتها بارمنيدس في نظرية المثل. وقد لاحظ الأستاذ بول ريكور P.Ricoeur ، الذي خص هذه المسألة بدراسة وافية مستفيضة، أن ما تشكو منه نظرية المثل هو أنها تتراجح بين مفهوم مادي لعلاقة الأشياء بالمثل كان من شأنه أن أحالها فكراً غير معقول، وغياب هذه العلاقة بالكلية، غياباً جعل المثل غير قابل للمعرفة إطلاقاً، لأن علاقة على ذاته (32).

هذا، وأما القسم الثاني فأكثر تعقيداً وأشد إيجالاً في التجريد، والبحث فيه يستدعي رياضية جدلية وتمرساً بفن الحوار لكي يتم التغلب على المعضلات التي تشير لها علاقة الواحد بالكثير.

والحقيقة أن الواحد الذي يعنيه أفلاطون في القسم الثاني من المحاور " هو في الوقت نفسه وجود بارمنيدس ومثال سقراط " (33)، وإن انتقال أفلاطون، عبر طرح وجود الواحد أو لا وجوده سواء بالنسبة إلى ذاته أو إلى غيره، من فرضية إلى أخرى، هو إبراز للصعوبات الناجمة أيضاً عن كون مشاركة المثل بعضها في بعض هي أمر غير معقول أيضاً.

" إن هدف القسم الثاني من البارمنيدس هو على وجه التحديد بيان أن الوحدة والتعدد في صوريهما الأكثر تجريداً وعمومية، لا يمكن أحدهما أن يوجد إلا بالآخر " (34). وإذا لم يكن هذا الهدف متحققاً بتمامه في البارمنيدس، فقد عالجه أفلاطون في محاجرة تالية هي السوفسطائي Sophiste، والتي لولاها لبدت محاجرة البارمنيدس وكأنها نسيج من المغالطات السوفسطائية على حد قول الأستاذ فكتور بروشـار V. Brochard .(35)

إن غياب الحلول في محاجرة البارمنيدس واقتصرارها على بناء المعضلات يوحـي بأن أفلاطون فضل التمادي في الإحاطة بجوانب ما يمكن تسميته بنقـيصة المعرفة، وإن كان يرسم من حين إلى آخر نقاطاً من المخطط الذي يمكن من الخروج من هذه النقـيصة الأساسية، كما فعل في الفرضية الرابعة لما أبرز بارمنيدس /الحوار وهو يوضح الكيفية التي ينـاط بها تفـنـيد بارمنيدس/النشـيد.

إن هذه النقـيـصة تـكـمن في أن المـعـرـفـة تـعـانـي مـأـرـقاً حـقـيقـياً بـيـن قـطـبـيـن قـصـيـبيـن هـمـا :

- قـطـبـ الـوـاحـد Un' الذي لا يمكن سـبـره ولا الـكـلـام عنـه ineffable .

- وقطب الكثير le multiple الذي لانغماسه في الواقع المتحرك أبدا، فهو يهدم كل قول (36).

فالهيرقليطيون مع كراتيل Cratyle وبروتاغوراس Protagoras يمثلون قطب الكثير، والإيليون مع جورجياتas Gorgias والميغاريون يمثلون قطب الواحد. والحقيقة أن ما يجمع بين هؤلاء وأولئك هو أنهم ينتهيون جميعاً إلى النتائج عينها، النافية لإمكان المعرفة (37). وعلى أفالاطون أن يتملص من حدي هذه التقيضة.

إن المعرفة موجودة. هذا واقع لا يرقى إليه شك، وكذلك الحكم والخطاب. فكيف نمنح لوجود المعرفة وضعاً خارج حدود القول بالحركة الشاملة وبالثبات المطلق؟

إن ما ينبغي التأكيد عليه والتتبّيه إليه هنا هو أن هذه المصاعب التي تلف بطبعية المثل لا تعني رفض هذه النظرية أبدا. فبارمنيدس الذي ما انفك يثير أمام نظرية المثل ما كان يبيو في حينه قضاء مبرماً عليها، لم يجد بداً من التثبت بها كشرط أساسى لنشاط الفكر وفعاليته، وإلا لم يدر المرء أية وجهة يسلك، وضل كمن يتختبط في عتمة ليل حالك السواد (38).

وإذن "فالأمر يتعلق أساساً، بالنسبة إلى بارمنيدس/الحوار ، بمعرفة أي نوع من الوجود يلائم المثل على نحو يجعلنا نتفادى القول بأن : كل شيء حق، كل شيء باطل - كل شيء ثابت، كل شيء هو في حركة" (39).

هكذا يتضح أن مهمة أفالاطون هي استخلاص تصور للوجود يتخلى بفضله الصعوبات المشار إليها سواء في التياتيتوس أو في البارمنيدس. وإن بناء أنطولوجيا تؤسس لشروط المعرفة ومقتضياتها، لهو المشروع الذي يحيل رأساً إلى محاورة السوفسطائي، التي سيعالج فيها حل ما بقي عالقاً في محاورة البارمنيدس.

إن مفهوم العلاقة relation يحتل في فلسفة أفالاطون مكانة هامة ويلعب دوراً محدداً. وتعلق المعرفة بالوجود يعني أن المعرفة لا تكون إلا ضمن علاقة بموضوعها. وهذا أمر أحكم أفالاطون صياغته في فقرة حاسمة من الجمهورية يقول فيها :

- هل العارف يعرف شيئاً موجوداً أو غير موجود؟

- إنه يعرف شيئاً موجوداً.

- شيئاً موجوداً أو غير موجود؟

- شيئاً موجوداً، إذ كيف يمكن لمن لا يوجد أن يكون معروفاً؟ (40).

إن هذا النص لهو من الأهمية القصوى، إذ هو يوضح الطابع الأساسي للفكر والخاصة الرئيسة للمعرفة من حيث هي نشاط فكري متميز، وهي خاصة القصدية intentionnalité. فالمعرفة هي دائماً معرفة بشيء. ولقد استطاع أفلاطون أن يضع من خلال هذه الصيغة ما سيعرف لاحقاً عند الفلاسفة المدرسيين بنظرية القصد (41). ولكننا لاحظنا أنه متى وضعنا الوجود مطقاً وجعلناه في ذاته en soi، فقد أحناه الواحد البارمنيدي. وإن تأويل المثل الأفلاطونية على أنها تمثل خصائص الوجود البارمنيدي وتكرس ثباته المطلق، هو الذي أدى إلى التأويل الواقعي المسرف لطبيعتها، ضد هذا التأويل بالذات أنشأ أفلاطون محاورة البارمنidis لدفع القول به. وهي الواقعية التي راح من يسميهم أفلاطون بأصدقاء المثل ينادون بها، ففاتهم أنهم يجردون الوجود من المعرفة حال إقصائهم العلاقة منه وجعله مطقاً في ذاته. وهم من هذه الجهة يشكلون ما يمكن تسميته بتصلب للمثالية أو بمثالية متصلبة .un raidissement de l'idéalisme

هذا، وأما الميغاريون فهم الفلاسفة الذين تعاملوا مع مثل سقراط ولكنها تحمل خصائص الواحد البارمنيدي، فقداهم هذا التوحيد بين سقراط وبارمنidis إلى نفي العلاقة، ومنها إلى نفي إمكانية الحكم (42). فمنطق المدرسة الميغارية يفرض الامتناع عن القول بأن "أبا العلاء شاعر"، لأن مثال أبي العلاء هو غير مثال الشاعر، وحيث إنه لا وجود لعلاقة بين المثل، فليس يمكن عقد الحكم بنسبة مثال إلى آخر. وهكذا فإن ما يمكن قوله فقط هو "أبو العلاء هو أبو العلاء"، و"الشاعر هو الشاعر" ولا شيء غير هذا.

إن الفلسفة الميغارية تقضي على إمكانية المعرفة إذ تنتفي إمكانية الحكم، لأنها تتطرق من المبدأ الإللي الذي يحيل الخطاب ذاته محلاً، مع هذا الفرق البسيط، وهو أنه إذا كان بارمنidis لا يقول إلا بحد وحيد مطلق (الوجود / الواحد)، فإن المدرسة الميغارية تقول بحدود كثيرة ثابتة (43).

إن مشكلة الخطاب وإمكانية الحكم التي أثارتها المدرسة الميغارية من خلال مسألة الحمل هي ترجمة لمشكلة المشاركة participation. problème de la participation. لا إمكانية المشاركة على صعيد المثل تعني لاتواصلها. وإذا انتفى الترابط بين المثل، لم يعد ممكناً لا الحمل ولا الحكم ولا الخطاب، ومن ثمة فلا إمكان للمعرفة.

وإذن، فإن حل هذا الإشكال على مستوى ترابط المعقولات (المثل)، ينطوي أيضاً على حل مشكلة العلاقة بين المعقول والمحسوس، وهذا لأن العلاقة بين المحسوس والمعقول تماثل العلاقة التي بين المعقول والمعقول (44).

وليس من قبيل المصادفة أن يكون عنوان محاورة السوفسطائي الفرعي هو " في الوجود".

تعتمد هذه المحاورة إلى استعادة مشكلة الخطأ erreur التي تم التطرق إليها في محاورة تياتيتوس دون التمكن من حلها. ولا شك في أن توسيع وجود الخطأ إنما يعني أساسا تقرير مشروعية الحكم وإنقاد الخطاب من محض تحصيل الحاصل الذي أرادت المدرسة الميغاريّة أن تسجن الفكر في حدوده. ولكن إثبات واقعية الخطأ هو إثبات لواقعية اللاوجود la réalité du non être ، إذ لا وجود للخطأ ما لم يكن اللاوجود موجودا .(45)

وبالفعل، فإن إثبات واقعية اللاوجود هو الهدف المعلن عنه في هذه المحاورة، وقد اضطر أفلاطون لأجل ذلك إلى اقتراف جريمة القتل ضد بارمنيدس العظيم un parricide، وهي الجريمة التي تكمن في إنكار مطلقيّة المبدأ الذي ينفي اللاوجود نفيا مطلقا.

يقضي مبدأ بارمنيدس القائل بأن الوجود موجود واللاوجود غير موجود l'être est le non être n'est pas ، بأنه ليس من الممكن التفكير في اللاوجود على أي نحو كان، حتى ولو كان ذلك على مستوى الفكر ذاته، إذ سيكون له من هذه الناحية وجود المفكّر فيه، ومن ثم فإن ما ينبغي فعله بازائه هو أن لا نقول عنه شيئا.

إن رفض الحديث عن اللاوجود يعني أن بين الفكر و الوجود تطابقا ماهويا، بحيث إن الفكر وما فيه يفكّر هذا الفكر ليسا إلا شيئا واحدا la pensée et ce dont il y a pensée c'est tout un pensée، وحيث كان اللاوجود، للوجود، لا يسوي إمكان الخطأ، فإن اتهام السوفسطائي بكونه صانع خيالات ومزيف حقائق بقوله موجودا ما ليس بموجود، يوقد القائل به في حرج شديد، لأنه يقرن في القضية الواحدة بين الوجود وبين الذي رفضه بارمنيدس ولم يعترف به حتى على مستوى القول : اللاوجود.

لا بد لتوسيع الخطأ إذن من نفي الأطروحة البارمنيدية. ونفيها يعني أساسا إثبات اللاوجود وتقرير الأطروحة التالية : إن اللاوجود موجود، وكذلك الوجود من جهةه غير موجود. وإنه لمن الواضح أن اللاوجود المتعلق به الأمر عند أفلاطون والذي الجاء إلى القول به تفسير وجود الخطأ، ليس هو العدم المطلق، إذ لو كان كذلك لكان كالوجود المطلق تماما، ولاستعصى على كل فكر، أي لما كان بالإمكان إقامة أية علاقة معه.

إن نمط البرهنة على تغلغل الالوجود في الوجود، سيمز عبر زوج من المتقابلات، يريد منها أفلاطون أن يكشف عن العلاقة التي تربط الأجناس العليا مع بقائهما متمايزاً بعضها عن بعض.

لتكن القضية التالية : الوجود حركة وسكون.

إن الحركة والسكون في هذه القضية ليسا متصادين بل هما متناقضان، لأن المتصادين حدان قصيابن داخل الجنس الواحد الذي يضمهمَا، وخارجه يكون الوجود أيضاً. أما الحدان المتناقضان فهما يترافقان إطلاقاً وبصورة جذرية ويستغرقان الوجود برمته. ولكن الحركة والسكون على الرغم من تميزهما هذا، فلهمَا الوجود محمولاً مشتركاً. ومع ذلك فاشتراكمَا في الوجود لا يعني اتحادهما به.

الحركة موجودة .*le mouvement est*

السكون موجود .*le repos est*

كلاهما يقبل الوجود كمحمول، ولكن لا يمكن أن نخلص إلى هذه النتيجة القائلة بأن الحركة هي السكون *repos est repos*. فمع أن الوجود يحمل على كليهما فهو لا يتطابق الواحد منهما أو الآخر.

إن الحركة ليست هي الوجود، وهي وإن شاركت فيه تبقى على الرغم من ذلك شيئاً مغايراً له، ولو كانت هي الوجود للزم إقصاء السكون. فعلاقة الحمل التي تربط موضوعاً بمحمول وتوقع بينهما نسبة - موجبة أو سلبية - لا ترتد إلى علاقة تطابق بينهما *identification*, بل هي على العكس من ذلك تفترض الغيرية *altérité* (46)، التي تجعل من الممكن إدراك التمايز والاختلاف بين هذه الحدود الثلاثة : الوجود، والسكون، والحركة دون الاضطرار إلى نفي هوية كل حد في ذاته.

وإذ فالوجود والسكون والحركة، كل هذه الحدود تشارك في الغيرية وفي الذاتية دون أن تندمج فيما، ذلك لأنه لو حصل هذا الاندماج لترتبت عليه عين النتائج التي لا يمكن قبولها :

الحركة هي الآخر

السكون هو الآخر

الحركة هي السكون

الحركة هي الذاتية

السكون هو الذاتية

الحركة هي السكون (47).  
و هكذا، فلابد لانعقاد الحمل أو الحكم judgement من وجود واقعي للغيرية أو للتغایر (48).

ولكن إذا كانت الغيرية شرطا أساسيا مباشرا لإمكان الحمل فهي لا تستغني عن مبدأ الترابط بين الأجناس. فكيف أمكن القول بوجود الحركة والسكون دون أن يفضي هذا القول إلى التوحيد بينهما ؟

الواقع أنه إما أن تكون الأجناس كلها منفصلة لا اتصال بينها ولا مشاركة لبعضها في بعض، فينعدم الخطاب. وإما أن كل الأجناس يشارك بعضها في بعض دون أي تميز أو اختلاف، فيصبح السكون عين الحركة، وهذا محال. وإما القول بأن بعض الأجناس يشارك في بعض ويلتئم معه دون الآخر (49). وهذه هي الفرضية التي تسمح للحركة وللسكون بأن يشاركا في الوجود سواء بسواء، على الرغم من عدم قابلية الواحد منها الارتداد إلى الآخر. فالوجود ما كان ليحمل على الحركة وعلى السكون لو لم يكن ما ليس بالحركة وما ليس بالسكون (50).

لقد أضحى مفهوم الحركة ضروريا للمعرفة عند أفلاطون. فإن نعرف، هو فعل. وأن يكون الشيء معروفا فذلك انفعال. ولا شك في أن الفعل لا يمكن أن يتم فيما هو ساكن. ومن هنا فعل المعرفة حركة فاعلة، وكون الشيء معروفا حركة منفعلة. وعلى هذا الأساس يميز أفلاطون بين الذات والموضوع في المعرفة. فالموضوع منفعل وهو الماهيةousia والذات فاعلة وهي النفس nous.  
وإذن فهناك حركة في المثل (51).

إن تخلص أفلاطون من مثالية متجردة ومتصلة لا ترى الوجود إلا ثباتا مطلقا، قد تم بفضل إبراز الدور الأساسي لمفهوم الحركة. ذلك لأنه ليس من المعقول أن يحرم الوجود، حسب أفلاطون، مما هو سام ورفيع : الحياة والعقل والحركة. وإن أفلاطون ليدرك جيدا أن الفيلسوف المتأمل في الوجود إنما مثل الأطفال الذين يرغبون في الحصول على الشيئين المتقابلين معا وفي الآن نفسه (52).

ولا شك في أن تعذر التوصل إلى تعریف تام ونهائي للوجود هو دليل على غموضه وعلى أنه لا يقل في غموضه عن اللاوجود الذي أصبح واحدا من المقولات الأساسية للتفكير (53).

من هذا المنطلق استطاع أفلاطون أن يحل مشكلة الحمل ويؤسس ذلك على نظرية المشاركة التي تم إنقادها من خلال فكرة ترابط الأجناس. وبهذا تنقض نقيضة المعرفة عند أفلاطون.

إن المعرفة في علاقة قصدية بالوجود. وهذا الوجود ليس بالكيان الثابت المطلق الذي يقصي العلاقة، لأن نظرية تبني العلاقة بإطلاق، هي نظرية تبني الوجود والحقيقة معاً، بل هو الوجود وقد اخترقه الال وجود. أو هو وجود حائز على الحركة والعقل والحياة، يسمح بالعلاقة ويفسح المجال للغيرية.

لقد كان الوقوف على هذه المشكلة في الفلسفة الأفلاطونية اجتهاداً لإدراك عمقها، وكيف استشعرت نقيضة *antinomie* المعرفة وحاولت حلها. وقد كان الداعي إلى ذلك، الالتباس الذي بدا محياً بمعنى الواقع والواقعية. ذلك أن أفلاطون كان قد نظر في المحاورات الكبرى (مينون Ménon, فيدون Phédon, الجمهورية) إلى المثال على أنه يمثل الوجود الحق. ولكن المحاورات المتأخرة (بارمنيس, السوسطائي) تحوي نظرات نقديّة جريئة لنظرية المثل كما صيغت في المحاورات الكبرى. فهل يجوز القول بأن تعرّض أفلاطون لمشكلة المعرفة وعلاقتها بالوجود، قد قاده إلى التخلّي عن أطروحته الأولى؟ الواقع أن قبول أفلاطون بوجود الحركة ضمن المثل في غالٍ الحقائق الأبدية وبالال وجود في الوجود، يدفع الباحث إلى التساؤل : هل يمكن اعتبار التأمل الأفلاطوني المتأخر في طبيعة المعرفة وشروط إمكانها وعلاقتها بالوجود :

- خروجاً عن موقفه الأول الذي تجسده المحاورات الكبرى،
- أو إصلاحاً لمواطن الضعف والقصور التي نبه إليها النقد في البارمنيس،
- أم توسيعاً لنظرية المثل وتأكيداً لها واستجلاء لطبيعتها.

من الواضح أن الإجابة عن هذا السؤال تتعدى حدود هذا المقال وتتطلب دراسة عميقه ومراجعة حثيثة لكل الأعمال الأفلاطونية واجتهاداً ماضينا لفهمها، وإن كان الميل إلى تقرير الفرضية الثالثة لأسباب قد يكون أهمها ما انتبه إليه الفيلسوف جان فال J.Wahl حين أدرك أن من مقاصد أفلاطون في محاورة بارمنيس التأكيد على أنه لا مجال للحديث عن وحدة مطلقة، وأن الوحدة الحقيقة إنما تلتمس انطلاقاً من الكثرة. وهي فكرة تشكل أساس فلسفته المتأخرة في محاورته فيلابوس Philèbe، التي اعتبرت فيها بإبراز العالم من حيث هو نتاج المحدود والثانية اللامحدودة. le produit de la limite et de la dyade indéterminé المتعدد ولا يمكن التضحية بأحدهما إذا أردنا أن نرى العالم في مجموعه وكليته (54).

إن ما يريد أفلاطون استخلاصه في محاورة فيلابوس - وهي تعتبر المرحلة الأخيرة في تفكيره الفلسفى - هو أن كل كون génération إنما يتجه نحو الماهية. ولكن ما يوجد حقاً ليس هو الماهية من حيث هي مفارقة للأشياء، بل الماهية باعتبارها صائرة ومن حيث هي نتاج للصيرونة. ولا شك في أن ما يقصده أفلاطون حين يتحدث عن ماهية الصيرونة l'essence de devenir هو وجود أشياء، وبالتالي فإن الماهيات توجد بالفعل في قلب الصيرونة ذاتها، إذ لم تعد الماهيات والجواهر قائمة في ما يفارق المحسوس ويفوّقه، لأننا حين نكون أمام أمم مثل ما أو مائدة، فنحن بإزاء ماهيات منتجة بفضل الصيرونة ذاتها، أو كما يقول أفلاطون، أمام ماهيات صائرة des essences devenues. (55)

هذا، والملاحظ حتى الآن هو أن مشكلة تصنيف الفلسفة الأفلاطونية، أهي واقعية أو مثالية، لم تتحسم بعد. ذلك أن ما ذكره الأستاذ فيرنو لا يصدق إلا على مرحلة متقدمة من فلسفة أفلاطون. قوله إن المحسوس عند أفلاطون أشبه ما يكون بلا وجود موجود un non être existant ، لا يمكن أن يتفق مع ما جاء في محاورة فيلابوس على الإطلاق. ومن ثم فإن وصفه للأفلاطونية بأنها واقعية قد لا يكون وصفاً صائباً تماماً.

وأما الأستاذ مورو، الذي أدرك بعمق أن واقعية المعقول المنتقدة بشدة في البارمنidis تشكل مثالية متصلبة كان على أفلاطون أن يحترس منها. فهو يرى أن مثاليته تكمن في كونه ينطلق من فعل المعرفة نحو بناء نظرية في الوجود. وهذا يعني أن مورو لم يغب عنه أن الكلمة مثالية معنى آخر يوشك أن يفسد تأويله للأفلاطونية متى خالطه.

ولهذا فقد كان حذراً لما اعتبر الأفلاطونية مثالية لسبب خاص، وهو أنها اعتبرت بشكل رئيسي بواقعة المعرفة وانطلاقت منها.

ولكن هذا الحذر لا نجده عند الأستاذ عثمان أمين الذي طرق هذه المسألة في مؤلفه رواد المثالية في الفلسفة الغربية، فكان بحثه لها متميزاً بنوع من التسرع.

يقول الأستاذ عثمان أمين : " إن المثالية الأفلاطونية مثالية " مطلقة " تتجه إلى ما هو بذاته، لأنها ترى في الفكر أو المثال موجوداً متميزاً متعالياً، هو عنصر المعرفة المطلقة التي هي الموجود المطلق ذاته، ذلك الموجود الذي لا يتغير، والذي بفضله تجيء الأشياء كلها إلى الوجود " (56).

وهو يعتبرها على هذا النحو لأن " الأفكار فيها مفارقة لعالم الحس والمادة، في حين أن الأفكار في المثالية الحديثة إنما هي أفكارنا نحن عن العالم " (57).

إن هذا التمييز الذي نبه إليه المؤلف بين مثالية أفلاطون - على ما يذهب إليه - والمثالية الحديثة، كان من الممكن أن يقبل، لو لا أنه راح بعد ذلك يلاحظ ما يجمع بين المثاليتين من شبه واتفاق، وهو أنها لا تقبلان "أن يكون للأشياء" وجود في ذاتها مستقل عن الفكر، لأن ما هو خارج عن الفكر لا يمكن أن يكون متعلقاً، وبالتالي لا يكون شيئاً (58)، فأرجع - دون أن يحقق المسألة تحقيقاً كافياً - مثالية أفلاطون إلى المثالية الحديثة. ولكنه على الرغم من ذلك أيضاً عاد يبرر تباينهما ويشدد على أن "المثالية القديمة إنما هي الواقعية الميتافيزيقية المطلقة، أو الواقعية المتطرفة" (59).

الواقع أن كلام الأستاذ عثمان أمين مرتبك أشد الارتباك، والدليل على ذلك أنه بدأ بصف الفلسفة الأفلاطونية بالمثالية وانتهى بأن اعتبرها واقعية مطلقة أو متطرفة. وهذا يعني أنه لم يفعل شيئاً سوى أنه انتهى إلى الإشكال ولم يستطع مع ذلك أن يتبيّنه على نحو واضح جلي، فضلاً عن أن يجتهد في فضله أو أن يسهم في تأويله والجسم فيه، بدل أن يتركه من غير تحديد كاف.

إن من شأن الملاحظات الأخيرة أن تبرز، علامة على صعوبة تصنيف الفلسفة الأفلاطونية، مدى الغموض الذي يحيط بالواقعية والمثالية. وهذا أمر أدركه أهل النظر من العاملين على ضبط اللغة الفلسفية، فنبهوا إلى أنها لفظان يشكون من سوء تحديد معناهما في الاستعمال الفلسفي الجاري، وإلى ضرورة حصر المعنى المراد منهما متى أريد استعمالهما، تفادياً للالزلالات الخطيرة التي يوقع فيها تعدد معانيهما واتساع مراميهما.

هذا، وإذا كان وضع الفلسفة الأفلاطونية بهذه الكيفية، فهل يمكن محاراة فيرنو فيما ادعاه من أن التقابل بين الواقعية والمثالية هو تقابل قصي (60) لا يمكن رفعه ولا مطمع في الخروج منه إلا بالانضواء رأساً ضمن واحدة منها؟

إن للأستاذ مورو رأياً مخالفاً، وهو من الوجاهة بحيث يبدو أنه لم يرد أن يضحى بأية واحدة منهما. ذلك لأنه يعتبر أن الذي يطرح مشكلة المعرفة وعلاقتها بالوجود، لا بد أن فكره يتآرجح بين الواقعية والمثالية، ليس باعتبارهما وضعيتين متصارعتين ومتعاوينتين تستبعد الواحدة منهما الأخرى، ولكن باعتبارهما موقفين ممكنين للتفكير. وإنه لفشل لأي منهما التوقف في وضعية لا تسمح بالانقاء مع الأخرى. فالواقعية تتطلب من تأكيد الوجود، ولكن عليها أن توسيع لإمكان المعرفة وتقسر طبيعتها، وعلى العكس من ذلك تتطلب المثالية من التفكير في شروط المعرفة وأولياتها، ولكن يبقى مفروضاً عليها أن تعثر على الوجود، وإلا بدت المعرفة فيها وكأنها تمرين تافه أو نشاط من دون موضوع (61).

وقد كان أفالاطون أول من انتبه إلى هذه الاعتبارات كلها، واحترس من أن يقع حبيس وجهة نظر ضيقة فيفوته ما هو مهم وأساسي في وجهة النظر الأخرى. ولأجل ذلك اختلفت تأويلات الفلسفة الأفلاطونية، نظراً إلى أن هناك بالفعل عناصر مثالية وأخرى واقعية في فلسفته. ولهذا بالذات لم يكن أفالاطون واعياً تماماً أو مثلياً بالكلية، لأنَّه أدرك أنَّهما مجرد لحظتين لا يجوز تجاهل مقتضياتهما وإنْ كان من الضروري تجاوزهما.

### الهوامش:

- 1- J. Chevalier , l'Idée et le réel , (Grenoble : Arthaud , 1940 ) , p. 134.
- 2- Ibid., p. 136.
- 3- Ibid., p. 142.
- 4- R. Verneaux , Epistémologie générale ou critique de la connaissance , ( Paris : Beauchesne , 1959 ) , p. 59.
- 5- Ibid., p. 60.
- 6- من أهم الدراسات التي خص بها مورو فلسفة أفالاطون ما يلي :
  - .La construction de l'idéalisme platonicien -
  - .Le sens du platonisme -
  - .Réalisme et idéalisme chez Platon -
- 7- J.Chevalier , op.cit., p. 143.
- 8- J. Wahl , Etude sur le Parménide de Platon , ( Paris : J.Vrin , 1951), p. 7. Le Parménide est un nœud gordien proposé aux philosophes.
- 9- Platon , Parménide , texte établi et traduit par A. Diès , ( Paris : les belles lettres , 1923), 166c.
- 10- عبد الرحمن بدوي، أفالاطون، (بيروت : دار القلم، 1979) ، ص 104 .
- 11- ينظر البحث الممتاز الذي ألّقه الأستاذ شوفالليه برسالته : مفهوم الضروري عند أرسطو، وهو في موضوع الترتيب التاريخي لمحاورات أفالاطون والاجتهادات المتأخرة في تصنيفها ونقدتها.
- J. Chevalier , La notion du nécessaire chez Aristote , (Lyon : 1914) appendice n° 2.
- 12- A. Diès , note sur sa traduction du Parménide.

13 - يحسن هنا التمييز بين بارمنidis التاريجي صاحب التشيد وبارمنidis المحاورة الذي يواجه سقراط بمصاعب القول بالمثل وبما تتطوّر عليه من نفائض.

14- J. Wahl , op.cit., p. 14. Voir aussi Platon , op.cit., 128 a.

15- Platon , ibid., 129 a.

16- J. Wahl , op.cit., p. 16.

17- Platon , op.cit., 129 b.

18- Ibid., 130 b, c.

19- أفلاطون، الجمهورية، ترجمة فؤاد زكريا، ( القاهرة : المؤسسة المصرية العامة ودار الكتاب العربي، 1968 )، ص 239.

20- Platon , op.cit., 131 a.

21- Ibid., 131 b.

22- Diès , cite dans J. Wahl , op.cit., p. 32.

23- Platon , op.cit., 132 a , b.

24- J. Moreau , Le sens du platonisme , (Paris : les belles lettres , 1967) , p. 207.

25- J. Wahl , op.cit., p. 39.

26- Platon , op.cit., 132 c.

27- P. Ricoeur , Platon et Aristote , ( Paris : C.D.U. , 1970) , p.45.

28- A. Lalande , Vocabulaire technique et critique de la philosophie , (Paris : P.U.F., 1962) , art. Absolu.

29- نلاحظ هنا خصائص الوجود التي نكرها بارمنidis التاريجي في نشيه الميتافيزيقي : في الوجود.

30- Platon , op.cit., 133 b.

31- Ibid., 134 e.

32- P. Ricoeur , op.cit., p. 45.

33- J. Wahl , op.cit., p. 8.

34- Ibid., p. 101.

35- Brochard , cité dans Ricoeur , op.cit., p. 49.

36- Ibid., p. 50.

37- J. Wahl , op.cit., p. 58.

38- Platon , op.cit., 135 b.

39- J. Wahl , op.cit., p. 59.

40- أفلاطون، المصدر السابق، الفقرتان 477 و 478.

41- J. Wahl , op.cit., p. 393.

42- J. Wahl , Traité de métaphysique , ( Paris : Payot , 1968 ) , p.161.

- 43- Ibid., p. 163.
- 44- Brochard , cité dans Ricoeur , op.cit., p. 51.
- 45- A. Diès , Définition de l'être et nature des Idées dans le Sophiste de Platon , ( Paris : J.Vrin , 1963) , p. 4.
- 46- J. Moreau , Réalisme et idéalisme chez Platon , ( Paris : P.U.F., 1951) , p.. 41
- 47- A. Diès , op.cit., p. 10.
- 48- من الواضح أن اللاوجود هو الغيرية. وبيان ذلك أن الحركة هي لا وجود السكون. وهذا يعني أن الحركة هي غير السكون. وحيث إن كل موجود يختلف عن باقي الموجودات الأخرى، جاز القول بأنه بمقدار ما يوجد الغير يوجد اللاوجود.
- 49- A. Diès , op.cit., pp. 11,12.
- 50- Ibid., p. 13.
- 51- Ibid., pp. 47,48.
- 52- Ibid., p. 51.
- 53- J. Wahl , op.cit., p. 149.
- 54- J. Wahl , Un renouvellement de la métaphysique est – il possible (Paris : C.D.U., 1957 ) , p. 87.
- 55- Ibid., pp. 52,53.
- 56- عثمان أمين، رواد المثالية في الفلسفة الغربية، ( القاهرة : دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1989 ) .  
ص 8
- .8 ن، ص 57
- .9 ن، ص 58
- .10 ن، ص 59
- 60-R. Verneaux , op.cit., p. 65.
- 61- J. Moreau , op.cit., section n° 3.